تحديده بشكل قاطع. من هنا، مثلاً، اكتفى الوزير بيكر، خلال مرحلة التحرّك الخاص بالاجراءات، بتدوين الموقف الاميركي العام القائم على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ «الارض في مقابل السلام» المنبثق عنهما، فكان تأكيد هذا الموقف مرضياً للاطراف العربية. كما استطاع ارضاء الطرف الاسرائيلي باشارات متكررة الى وجود اختلاف في تفسير القرارين ومتطلباتهما (ديفيد ماكوفسكي، **جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٩٩١/٧/٢٧، ص ١ و٤).

حدود التجاوب الاسرائيلي

طبعاً، يستدرك بعض الاوساط الدبلوماسية المطلعة القول ان اسرائيل تدرك، تحديداً، الاندفاع الاميركي في عملية السلام في الشرق الاوسط، وتعرف ان مقاومته ليست سهلة على الاطلاق. ولذلك، فانها وإنْ أعطت جواباً ايجابياً ليسهل عقد المؤتمر، لكن الايجابية والتجاوب لن يعنيا، أبداً، ان المؤتمر سينجح، أو ان اسرائيل ستوفّر له امكانات النجاح، أو انها اصبحت، فعلاً، جاهزة للسلام (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٠ ـ ١٩٩١/٧/٢١). واستنتجت تلك الاوساط ان الادارة الاميركية تتعامل مع اسرائيل تعامل مَنْ يعرف الآخر تماماً، اسلوباً وأهدافاً، وتعرف ان قصة الوقت، هذه المرة، سيحاول الاسرائيليون اعتمادها عبر اطالة التوقّف عند الفواصل في الجمل المفيدة التي وضعت، بهدف الوصول الى نهاية العام الجاري، عندما تُطلق اشارة البدء بالحملة الانتخابية الرئاسية الاميركية المحدّدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، وما يعنيه ذلك من انشغال واشنطن بتفاصيلها ونتائجها، وبطبيعة الحال تراجع الاهتمام بالقضايا الخارجية. وتضيف الاوساط الدبلوماسية نفسها ان واشنطن تريد جرّ تل ـ أبيب الى المفاوضات في الوقت الذي تراه مناسباً؛ اذ ان هامش المناورة، بعد الجلوس الى الطاولة، يضيق أكثر ممّا لو بقي الامر في اطار التحضير لهذا الجلوس (**المصدر نفسه**).

لقد ظهرت مؤشرات الموقف الاميركي هذا في تكرار طلب الرئيس بوش من اسرائيل تجميد بناء المستوطنات، مشيراً، في الوقت عينه، الى ان بلاده لا تمارس ضغوطاً على الاطراف المعنيّة، فـ «المشكلة»، حسب رأيه، «ليست في ممارسة ضغط، بل في التفكير بتعقّل» (**الحياة**، ١٩٩١/٧/٢٢)، وكأنه يردّ بهذه العبارة على موقف اسرائيل التي تعتمد منطق مغاير، ليظل السلام شارداً في المنطقة.

وبغية تحديد المواقف، بصورة قاطعة، أُعدّت لهذه الغاية الخطوط العريضة لمذكرة تفاهم اميركية ـ اسرائيلية، ذُكر ان اتفاقاً تمّ في شأنها في اجتماع عمل بين طاقمي الجانبين. وضمّ الطاقمان مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، والمسؤول عن قسم الشرق الاوسط في الوزارة، جون كيلي، والسفير الاميركي في تل ـ أبيب، وعن الجانب الاسرائيلي المدير العام لرئاسة الوزراء، يوسي بن ـ اهارون، وسكرتير الحكومة، الياكيم روبنشتاين، وسفير اسرائيل في واشنطن، زلمان شوفال.

وتنصّ الخطوط العريضة تلك على ان الممثّلين الفلسطينيين، في الوفد المشترك مع الاردن لحضور المؤتمر، يجب ان يكونوا مسجّلين في سجل السكان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، مع استبعاد فلسطينيين من الشتات اضافة الى القدس، وان يقبل هؤلاء الممثلون بمبدأ المفاوضات ثنائية المسار، وباجراء مفاوضات على مراحل، ويعلنون التزامهم العيش بسلام مع اسرائيل. وتنصّ المذكرة، كذلك، على انه لن يفرض على أي طرف التفاوض مع أي طرف آخر. وفسّر مراقبون ذلك بأن لاسرائيل الحق في رفض مشاركة فلسطينيين من القدس الشرقية في المرحلة الثانية في المفاوضات، بعد ثلاث سنوات من بدء الحكم الذاتي في الارض المحتلة. كما تنصّ، في احدى نقاطها، على ان المفاوضات الثنائية بين اسرائيل وبين كل واحد من الوفود العربية ستكون مباشرة، ومن دون حضور وسطاء أجانب، وتبدأ، على أبعد تقدير، بعد يومين من افتتاح المؤتمر، مثل مراقبة التسلّح والاقتصاد والمياه. وضمّت احدى النقاط تعهّد الادارة الاميركية تأييد موقف اسرائيل بالنسبة الى توفير احتياجاتها الامنية في هضبة الجولان، استناداً الى رسالة الرئيس الاميركي الاسبق، جيرالد فورد، في العام ١٩٧٥ (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٩٩١/٨/١٠، ص ١).

واذا ما كانت الادارة الاميركية تعتقد بأن مذكرة التفاهم هذه سوف تسهم في تحقيق تقدّم